

Distr.: General
27 July 2012
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في دورته الثالثة
والستين، المعقودة في الفترة ٣٠ نيسان/أبريل - ٤ أيار/مايو ٢٠١٢

رقم ٢٠١٢/١٠ (نيكاراغوا)

بلاغ موجه إلى الحكومة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢

بشأن: جيسون زاكاري بوراكال

لم يرد رد من الحكومة.

الدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١ - أنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار ٤٢/١٩٩١ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان سابقاً. ووضّحت ولاية الفريق العامل ومُددت في قرار اللجنة ٥٠/١٩٩٧. وأقر مجلس حقوق الإنسان هذه الولاية في مقرره ١٠٢/٢٠٠٦. ومُددت الولاية لثلاث سنوات أخرى بموجب قرار المجلس ١٨/١٥ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢ - ويرى الفريق العامل أن الحرمان من الحرية إجراء تعسفي في الحالات التالية:

(أ) إذا اتضحت استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير الحرمان من الحرية (مثل إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون عفو ينطبق عليه) (الفئة الأولى)؛



(ب) إذا كان الحرمان من الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تضمنها المواد ٧ و ١٣ و ١٤ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواد ١٢ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في حالة الدول الأطراف في العهد (الفئة الثانية)؛

(ج) إذا كان عدم التقيد كلياً أو جزئياً بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية، من الخطورة بحيث يضيف على الحرمان من الحرية طابعاً تعسفياً (الفئة الثالثة)؛

(د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة دون إمكانية مراجعة أو تظلم إداريين أو قضائيين (الفئة الرابعة)؛

(هـ) إذا شكل الحرمان من الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد؛ أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي؛ أو اللغة؛ أو الدين؛ أو الوضع الاقتصادي؛ أو الرأي السياسي أو غيره؛ أو نوع الجنس؛ أو الميل الجنسي؛ أو الإعاقة أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة في حقوق الإنسان أو قد يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

البلاغات

البلاغ الوارد من المصدر

- ٣- أبلغ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بالقضية على النحو التالي:
- ٤- السيد جيسون زاكاري بوراكال البالغ من العمر ٣٤ عاماً هو مواطن من الولايات المتحدة الأمريكية يعيش في نيكاراغوا ومتزوج من طالبة حقوق من نيكاراغوا، وهو أب لطفل يبلغ من العمر أربعة أعوام ويقيم في سان خوان دل سور في مقاطعة ريفاس وهو طالب سابق في جامعة واشنطن ولديه حق امتياز من شركة RE/MAX العقارية. وقد ألقى رجال مقنعون من الشرطة الوطنية القبض عليه في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في سان خوان دل سور بعد أن دخلوا مكتبه حاملين بندق من نوع كلاشنكوف. وفُتس رجال الشرطة المبنى دون أن يكون معهم أمر تفتيش ساري المفعول واستولوا على عدة وثائق.
- ٥- وكان السيد بوراكال قد سافر في عام ٢٠٠٢ إلى نيكاراغوا متطوعاً في إحدى فرق السلام. وعندما انتهت فترة خدمته اشترى حق امتياز في شركة RE/MAX (من شركة RE/MAX Horizons) بالاشتراك مع ثلاثة مواطنين آخرين من الولايات المتحدة وهو الآن وكيل للشركة.

٦- وبعد أن فتشت الشرطة مكتب السيد بوراكال فتشت منزله دون أن يكون معها أيضاً أمر تفتيش سار، وكانت والدته البالغة من العمر ٦٥ عاماً وابنه الصغير نائمين في هذا المنزل. ومكثت الشرطة في منزله ست ساعات اقتادته بعدها إلى قسم الشرطة حيث تم احتجازه، وبعد انقضاء ٢٤ ساعة على احتجازه أصدر القاضي ديوخنيس دافيللا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أمراً بالقبض عليه بأثر أرجعي.

٧- ولم يُمنح السيد بوراكال الحق في الاتصال بمحامٍ بعد إلقاء القبض عليه، واستجوب لثلاثة أيام دون حضور محامٍ رغم أنه طلب مراراً التحدث مع محامي دفاع. وبعد مرور ثلاثة أيام على إلقاء القبض عليه أتهمه المدعي العام هو و ١٠ مواطنين من نيكاراغوا بالالتجار في المخدرات على الصعيد الدولي وغسل الأموال وبأن له صلات بالجريمة المنظمة. ويؤكد السيد بوراكال أنه لا يعرف سائر المدعى عليهم.

٨- ووفقاً للمصدر فإن قانون الإجراءات الجنائية في نيكاراغوا ينص على أنه لا يجوز احتجاز أي شخص لأكثر من ستة أشهر دون أن يمثل أمام قاضي، ومع ذلك فإن هذا ما حدث بالضبط مع السيد بوراكال الذي ظل محتجزاً حتى ٦ آب/أغسطس ٢٠١١ دون أن يحاكم - أي لمدة تسعة أشهر. وقد أُلغيت جلسة المحاكمة عدة مرات بناءً على طلب من مكتب المدعي العام دون أن يسوق المكتب أي مبررات لطلب تأجيل الجلسة. وقبل المحاكمة لم يُمنح السيد بوراكال الحق في مقابلة محامي دفاع لتحضير دفاعه.

٩- وأُلغيت المحاكمة عدة مرات. وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١ أدين المدعى عليهم الأحد عشر من خلال إجراءات موجزة. وقد حكم القاضي المناوب لمحكمة مقاطعة ريفاس الجنائية السيد كريغير ألبرتو أرتولا نارفايز على السيد بوراكال بالسجن لمدة ٢٢ عاماً بتهم غسل الأموال والاتجار في المخدرات على الصعيد الدولي وإقامة صلات بالجريمة المنظمة بموجب المواد ٢٨٢ و ٣٥٩ و ٣٩٣ من القانون الجنائي في نيكاراغوا (القانون رقم ٦٤١).

١٠- واعتُبر شراء شركة RE/MAX لمزرعة الببتان في باستاسما شمال مقاطعة خينوتيجا دليلاً على غسل الأموال وعلى تقديم الدعم اللوجستي للاتجار في المخدرات. وخلال المحاكمة رفض القاضي أرتولا نارفايز، الذي لا يحمل أية درجة في القانون على ما يبدو، القبول بأدلة مختلفة قدمها فريق الدفاع عن السيد بوراكال أو لم يسمح لشهود النفي بالإدلاء بشهاداتهم؛ ورفض أيضاً الاستماع إلى شهادة السيد إليخاندرو رويز خيرون، وهو نائب في الجمعية الوطنية. وبالمثل منع القاضي الدفاع من عرض أفلام الفيديو والأدلة الشرعية. ولم يسمح لمحامي الدفاع باستجواب الشهود.

١١- ولم يُخطر السيد بوراكال بالحكم الصادر عليه، وكان على محاميه التقدم بالتماس إلى المحكمة للحصول على إخطار بالحكم، ولم يصدر هذا الإخطار إلا في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وعلى الفور استأنف السيد بوراكال الحكم، لكن القاضي أرتولا نارفايز رفض النظر فيه. ولم تقبل محكمة غرانادا العليا هذا الاستئناف حتى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٢- وفي أثناء ذلك، احتجز السيد بوراكال في سجن لا موديلو ذي الإجراءات الأمنية القصوى في تبيتابا، في زنزانة واحدة مع سبعة مدانين. وأثناء الفترة التي قضاها هناك لم يُسمح له إلا بزيارة واحدة من أحد أفراد أسرته. وكانت لقاءاته مع محامي الدفاع، التي اقتصرَت على ٣٠ دقيقة، تجري دائماً في حضور حارس من السجن - أي أنها لم تكن لقاءات خاصة. وفي السجن تعرض لحروق خطيرة عندما كان يحاول غلي المياه لجعلها نقية صالحة للشرب. ولم يحصل على الرعاية الصحية المناسبة.

١٣- ويرى المصدر أن احتجاز السيد بوراكال لأكثر من ١٥ شهراً دون أن تتاح له الفرصة لممارسة حقه في أن يعامل وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة هو احتجاز تعسفي. فبعد أن قبض عليه لم يمنح الحق في الطعن في قانونية القبض عليه واستهلال إجراءات الاستئناف. وخلال المحاكمة انتهكت حقوقه في تقديم الأدلة واستجواب شهود الادعاء وتقديم الشكاوى أو الطعون.

١٤- وفيما يتعلق بتهمة غسل الأموال، كان الدليل الوحيد الذي قدمه الادعاء ضد السيد بوراكال هو الوثائق التي عُثِرَ عليها في مكتبه أثناء مدهمة الشرطة له. ووفقاً للمصدر، لا تبرهن هذه الوثائق على ارتكاب أية جريمة. وقال خبير الادعاء، السيد فيكتوريانو زيبادا، أنه لم يُعثر على أي دليل على تبادل لأية أموال أو على وجود أية صلات مالية بين السيد بوراكال وسائر المدعى عليهم، كما لم يُعثر على أي دليل يثبت أن السيد بوراكال ربما اقتنى ممتلكات بالنيابة عن شركة RE/MAX لفائدة شريكه في التهم السيد مانويل أنطونيو بونسي إسبينوسا.

١٥- وعلى النحو ذاته لم يُعثر على دليل يثبت أن السيد بوراكال ربما ساعد السيد بونسي إسبينوسا على غسل الأموال بالاستعانة بشركة RE/MAX في شراء مزرعة لاس نوبس في سان خوان دل سور ومزرعة البيتان في خينوتيجا. وكان على الادعاء العام أن يسقط اتهام السيد بوراكال بمساعدة السيد بونسي إسبينوسا على الاستثمار في مطعم كارين في سان خوان دل سور عندما ثبت أنه لم يشارك في هذه الصفقة بأي شكل من الأشكال. وسحب الادعاء أيضاً جميع الإشارات إلى المزارع عندما عرض فيلم فيديو أظهر أن رئيس نيكاراغوا ساقها مثلاً على التنمية المستدامة أثناء زيارته لمزرعة البيتان.

١٦- ولم يقبل القاضي بعدة أدلة قدمها الدفاع تثبت أن هم غسل الأموال التي يوجهها الادعاء لا تقوم على أساس صلب. فلم يقبل على سبيل المثال بسجلات الهجرة الخاصة بزوجة السيد بوراكال وابنه التي تبين أن رحلته إلى كوستاريكا في عام ٢٠١٠ كانت لقضاء العطلة. وأثبتت سجلات الهجرة الخاصة بالسيد بوراكال أن إفادات رجال الشرطة الذين شهدوا في القضية بأنه سافر أيضاً إلى كوستاريكا في عام ٢٠٠٩ لم تكن صحيحة. وأثبتت شهادة محاسب شركة RE/MAX أن عمليات الشركة كانت مفتوحة وشفافة لكن هذه الشهادة لم تقبل أيضاً على أساس أنها غير ذات صلة.

١٧- أما تهمة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي، فكان أساسها أوهن أيضاً من أساس التهم الأخرى. فالتفتيش الذي أجري لمكتب السيد بوراكال ومزله وسيارته واختبارات تعقب الأبخرة التي أجريت له في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لم تبرهن على وجود آثار للمخدرات. ومع ذلك زعم الادعاء أن اختبارات تعقب الأبخرة التي أجريت لاحقاً أشارت إلى أن ثمة "احتمالية بنسبة ٧٠ في المائة" لوجود بقايا كوكايين في سيارة السيد بوراكال. ولم يسمح لمحامى السيد بوراكال بالاطلاع على نتائج الاختبارات، ولم يحدد قط زمن ومكان إجراء هذه الاختبارات. وفي أية حال لا يمكن استخدام نتائج الاختبارات أساساً لتوجيه تهمة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي بل يمكن استخدامها على أقصى تقدير لتوجيه تهمة تعاطي المخدرات على نحو غير مشروع. وأضاف المصدر أن موثوقية اختبار تعقب الأبخرة كانت محل تساؤلات في الولايات المتحدة الأمريكية وأشار إلى تعذر التحقق من النتائج على نحو مستقل لأنه لا يوجد سوى جهاز واحد فقط لتعقب الأبخرة في نيكاراغوا.

١٨- ولم تقدم أدلة كافية أيضاً لإثبات تهمة الصلات بالجريمة المنتظمة. فقد قامت هذه التهمة على شهادة رجل من رجال الشرطة يدعى بيرمان أنطونيو موراليس كاستيو قال إن مخبراً لم يفصح عن هويته ذكر أن السيد بوراكال التقى بأحد المدعى عليهم في منزل في مقاطعة ريفاس. ورفض القاضي الاستماع إلى شهادة صاحب المنزل. وقال رجل شرطة آخر يدعى بيرون ستانلي ألفارو ترانيا التقى على ما يبدو بالقاضي في عدة مناسبات خلال المحاكمة إن مخبراً آخر لا يتذكر عنه سوى أن اسمه الحركي هو "الديابلينو" ادعى أنه رأى السيد بوراكال يلتقي بمدعى آخر في مكتب شركة RE/MAX في سان خوان دل سور. وهذا هو كل ما قدم من أدلة.

١٩- ويساور المصدر شك كبير في أن يُنظر في الطعن المقدم ضد الإدانة على نحو مستقل وموضوعي. ويشكك المصدر في استقلال القضاء في نيكاراغوا ويشير إلى كتاب *Image of Justice: Independence and Associationism in Nicaragua's Judicial System* الذي ألفه مانويل أراوز أولوا وماريا أسنسيون مورينو وقد جاء فيه أن قضاة الصلح والقضاة عامة لا يعملون بالدستور والقانون بل إنهم يطيعون رؤساءهم، وهؤلاء بدورهم يطيعون الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها. ويرى شعب نيكاراغوا أن إقامة العدل بطيئة وباهظة وتطغى عليها سياسات الأحزاب ولا يمكن التنبؤ بها من المنظور القانوني. ومن بين جميع مؤسسات الدولة يحظى القضاء بأقل قدر من الاحترام لدى المواطنين.

٢٠- ويؤكد المصدر، أولاً، أن السيد بوراكال حرم من حق المحاكمة أمام محكمة نزيهة ومستقلة. ووفقاً للمصدر، فإن القاضي المكلف بمحاكمته، وهو السيد أرتولا نارفايز، لا يحمل حتى أية شهادة في القانون، كما أكد ذلك بيان صادر عن أمانة المحكمة العليا، وليس لديه أيضاً ما يبرهن على أنه أمضى ثلاث سنوات في الممارسة المهنية كمحام أو أنه عمل لسنتين

قاضي صلح محلياً على النحو الذي تقتضيه المادة ١٣٧ من قانون تنظيم القضاء. ولا يقتصر الأمر على أن السيد أرتولا نارفائز لا يحمل من المؤهلات ما يمكنه، من العمل قاضياً، بل إنه بدا أيضاً خلال المحاكمة غير مستقل وغير نزيه. ناهيك عما قام به من اتصالات سرية في عدة مناسبات خلال المحاكمة بشاهد الإثبات بيرون ستانلي ألفارو ترانيا.

٢١- وفضلاً عن ذلك، حرم السيد بوراكال من الحق في تحضير دفاعه والاتصال بمحاميه بعد إلقاء القبض عليه وخلال الأيام الثلاثة التي حققت الشرطة معه فيها. ولم يسمح له أيضاً بالاطلاع على الأدلة الموجهة ضده وكذلك الأدلة التي تصب في مصلحته والتي هي في حوزة مكتب المدعي العام ولم يرغب هذا الأخير في تقديمها خلال المحاكمة، وهي تتألف من وثائق استولت عليها الشرطة أثناء مدهمتها لمكتب شركة RE/MAX وكان يمكن للدفاع الاستعانة بها لو لم تكن صودرت. ووفقاً للمصدر فإن هذه الوثائق كان يمكن أن تثبت براءة السيد بوراكال تماماً من التهم الموجهة إليه.

٢٢- ويخلص المصدر إلى أن احتجاز السيد بوراكال يُعد تعسفياً للأسباب التالية: أنه سُلِبَ حقه في المحاكمة أمام محكمة تتمتع بالكفاءة والاستقلال والنزاهة؛ وأن مبدأ افتراض البراءة لم يطبق؛ وأن حقه في المثل أمام القضاء دون تأخير وحقه في محاكمة عادلة قد انتهكا عندما حرم من حقه في الاتصال بمحام لتحضير دفاعه والقيام به على النحو المناسب وفي الاتصال بمحاميه على انفراد وفي الاطلاع على الأدلة المقدمة ضده وفي عرض الأدلة التي تصب في مصلحته وفي الوصول إلى الأدلة التي تصب في مصلحته والموجودة في حوزة مكتب المدعي العام.

الرد الوارد من الحكومة

٢٣- لم تقدم الحكومة التقرير الذي طلبه الفريق العامل ولم تطلب تمديد المهلة الممنوحة لها خلال الستين يوماً المتاحة لها في أساليب عمل الفريق العامل للقيام بذلك ولم توضح أسباب تعذر تقديم الرد. وعليه، يعتمد الفريق العامل رأيه على أساس المعلومات الواردة من المصدر.

المناقشة

٢٤- يشير الفريق العامل إلى أنه لا يتخذ موقفاً من صحة التهم التي وجهتها سلطات نيكاراغوا إلى السيد جيسون زاكاري بوراكال لكي تحرمه من حريته، أو من قانونية ونوعية الأدلة التي ربما استخدمتها هيئة الادعاء العام.

٢٥- ويلاحظ الفريق العامل أن الشرطة لم تبرز مذكرة إلقاء قبض صالحة لدى اعتقال السيد بوراكال نظراً لأن هذه المذكرة لم تصدر إلا بعد إلقاء القبض عليه بيوم. وقد داهمت الشرطة منزله ومكتبه أيضاً دون أمر تفتيش ساري المفعول. وبعد مرور ثلاثة أيام فقط على اعتقاله وجه الادعاء العام إليه هو و ١٠ مواطنين من نيكاراغوا تهم الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي وغسل الأموال وإقامة صلات بالجريمة المنظمة. ويفيد المصدر بأن السيد بوراكال لا يعرف الأشخاص المعنيين.

٢٦- ويذكر المصدر أن قانون نيكاراغوا يحظر احتجاز الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم لأكثر من ستة أشهر قبل محاكمتهم. ولم يحاكم السيد بوراكال في الواقع سوى بعد مرور تسعة أشهر من إلقاء القبض عليه. وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن لمدة ٢٢ عاماً بتهم غسل الأموال والاتجار في المخدرات على الصعيد الدولي وإقامة صلات بالجرمة المنظمة.

٢٧- ورفض القاضي المكلف بالقضية الاستئناف الذي تقدم به الدفاع في بداية الأمر لكن هذا الاستئناف قبل في نهاية المطاف.

٢٨- ويدّعي المصدر أيضاً أن الأدلة التي قدمها الدفاع لم تقبلها المحكمة وأن السيد بوراكال لم يسمح له بالاتصال فوراً بمحام خلال الجولات الأولى من التحقيقات التي خضع لها. ويقول المصدر أيضاً إن الموظفين العموميين يحضرون الآن لقاءات السيد بوراكال مع محاميه.

٢٩- وتشكل هذه الوقائع المسرودة أنفاً انتهاكاً للحقوق المنصوص عليها في المواد من ٨ إلى ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والفقرة ٣ من المادة ٢ والمادة ٩ والفقرة ٢(أ) من المادة ١٠ والمادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونيكاراغوا طرف فيهما.

٣٠- ويرى الفريق العامل أنه استناداً إلى المعلومات الواردة من المصدر وفي ضوء صمت الحكومة فيما يتعلق بالادعاءات المقدمة، ارتكبت مخالفات كبرى في محاكمة السيد بوراكال، منها إلقاء القبض عليه دون أمر بذلك وتفتيش مكتبه ومقره أيضاً دون أمر بذلك؛ وعدم الإسراع في إخطاره بالتهمة الموجهة إليه، وإنكار حقه في سبيل فعال للطعن في احتجازه. وجميع هذه العناصر تضيف على حرمان السيد بوراكال من حريته طابعاً تعسفياً. بموجب الفئة الثالثة من أساليب عمل الفريق العامل.

الرأي

٣١- في ضوء ما تقدم، يصدر الفريق العامل الرأي التالي:

إن حرمان السيد جيسون زاكاري بوراكال من حريته تعسفي. بموجب الفئة الثالثة من أساليب عمل الفريق العامل.

٣٢- ووفقاً لهذا الرأي يوصي الفريق العامل جمهورية نيكاراغوا بأن تأمر بالإفراج فوراً عن السيد بوراكال إما نهائياً أم مؤقتاً إذا اعتُبر من الضروري ترتيب محاكمة جديدة له تنفذ الضمانات الموضوعية والإجرائية المنصوص عليها في الصكوك الدولية النافذة في نيكاراغوا، دون المساس بتوفير الجبر عما لحق به من ضرر.

[اعتمد في ٤ أيار/مايو ٢٠١٢]